AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

إشكالية مجهودات التنمية الاقتصادية في ظل الدورات السعرية للنفط، مع إشارة خاصة للعراق

The challenge of economic development efforts in light of oil price cycles, with particular reference to Iraq

أ.م.د. نسرين فالح حسن [1]
Nisreen falih Hassan
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط
nfalih@uowasit.edu.iq

م.د احمد رعد عبد الكافي الربيعي[2]
Ahmed Raad AbdulKafi
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل
bsc.ahmed.raad@uobabylon.edu.iq

الملخص

تظل الاقتصادات المرتهنة في تمويل مجهوداتها التنموية، حبيسة الترقب والتبعية في قرارتها لأسعار النفط، وما تتحصل عليه من الإيرادات النفطية، التي يراد منها تغطية نفقاتها العامة والتخصيص لتنميتها الاقتصادية، مع وضع اعتبار لكون النفط من أكثر السلع التي تخضع لمتغيرات ذات بعد سياسي وجيوسياسي، مما يدخلها إلى حيز الخضوع للدورات السعرية التي يتعرض لها النفط، لا سيّما وأن سلعة النفط يتحدد سعرها في الأسواق النفطية العالمية وفق معايير مختلفة عن السلع الأخرى، ومن دون إدراك انعكاس ذلك على الجهد التنموي وخفض منسوب تأثيره، من خلال حفز القطاعات الأخرى تحت مسمى (التنويع الاقتصادي)، ودعم القطاعات التصديرية غير النفطية، تدخل التنمية وجهودها في إشكالية معقدة، في ظل عالم ينحو بشكل سريع نحو الإيفاء بمتطلبات (التنمية المستدامة)، بجانب التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا المعاصر، سواء في التحولات الرقمية لصالح توظيف الذكاء الصناعي وتوفير ممهدات الاقتصاد المعرفي، أو التحول نحو الطاقات النظيفة. حيث يهدف البحث إلى بيان تأثير تذبذب أسعار النفط (صعوداً وهبوطاً)، على فرص تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان الأكثر اعتماداً في هيكل صادراتها على تصدير النفط الخام، من خلال اتباع المنهج الاستقرائي أيّ الانتقال من الخاص إلى العام، أيّ أن تحركات أسعار النفط هي (**المتغير المستقل**)، الذي من شأنه أن يؤثر بشكل جلي على التنمية الاقتصادية (**المتغير التابع**)، مستخدمين أسلوب الوصف التحليلي، وبذلك نستنتج انهيار الأسعار يكون بأسرع من الارتفاع، وفي هذا تكون موازنات الدولة عرضة لمخاطر الدورات والصدمات السعرية النفطية، وعليه نوصي بأنشاء صناديق طوارئ بغية الاستفادة من حالة ارتفاع

الأسعار، لمواجهة حالة الانخفاض، وهو ما أتاح لها نوع من المرونة في امتصاص أثارها من دون إرباك الوضع المالي للدولة وتعطيل المجهود الإنمائي لها.

الكلمات المفتاحية: الدورة السعرية، النفط، الجهد التنموي، الإيرادات النفطية، الأسواق النفطية، التنمية المستدامة

Abstract

Economies that are dependent on oil prices for funding their development efforts remain trapped in a cycle of anticipation and dependence on oil prices and the revenues they receive from oil, which are intended to cover their public expenditures and allocate to their economic development. This is compounded by the fact that oil is one of the commodities most subject to political and geopolitical variables, making it vulnerable to the price cycles that oil experiences. This is especially true since the price of oil in global oil markets is determined according to different criteria than other commodities. Without understanding the impact of this on development efforts and reducing its effect by stimulating other sectors under the banner of "economic diversification" and supporting non-oil export sectors, development and its efforts enter into a complex dilemma. This occurs in a world that is rapidly moving towards fulfilling the requirements of "sustainable development," alongside the profound transformations that our contemporary world is witnessing, whether in digital transformations in favor of employing artificial intelligence and providing the foundations for a knowledge economy, or the shift towards clean energy.

Keywords: Price cycle, oil, development effort, oil revenues, oil markets, sustainable development

المقدمة

ظلت التنمية الاقتصادية في دول النفط ومنها العراق، حساسة بصورة كبيرة لطبيعة أسعار النفط وتحركاتها، نظراً لسعة المتغيرات الحاكمة للسوق النفطية العالمية، ولأن هذه البيئة السوقية تتأثر بشدة فقط بالعوامل الاقتصادية (عرض النفط والطلب عليه)، بل هناك العوامل السياسية وأوضاع الاستقرار في دول الإنتاج فضلاً عن التوقعات، والنفط معروف جيداً أنه سلعة ليست كأيّ سلعة، فهي سلعة تعد اقتصادية – سياسية معاً، ولهذا فأن أسعاره تظل عرضة للتأثر بسبب الأوضاع الجيو سياسية، مما يترتب عليها من حصول اضطرابات في الأسواق، صعوداً ونزولاً، مما يدخل أسعار النفط في دوامة (الدورات) المشابهة (للدورات التجارية -Business Cycle)، التي تؤثر (سلباً وايجاباً) على الايرادات النفطية المتحصلة، وفي ظل

ارتفاع مستوى الاعتمادية لموازنات دول النفط عليها، ترتفع معها درجة حساسية الاوضاع التنموية والاقتصادية العامة لهذه الدول.

ويعد الاقتصاد العراقي أنموذجاً للتأثر بالدورات السعرية النفطية (Oil Price Cycle)، لكون معظم متحصلاته التصديرية تأتي من قطاع النفط في ظل هامشية مساهمة القطاعات الأخرى في الصادرات، وهذا بات يضغط بقوة على تمويل الجهد التنموي، إلى حد الارتباك وارتفاع مستويات المديونية الداخلية والخارجية، وجل مرد ذلك يعود إلى ضبابية الرؤية الاقتصادية وعدم الانتفاع من فرص حصول الدورة السعرية الايجابية، لهذا تشهد المجهودات التنموية الاقتصادية العراقية رغم تبعثرها، وعدم خضوعها لنسيج مترابط يراد منه اخراج الاقتصاد العراقي من الارتهان إلى النفط .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسعى إلى بيان حال التنمية الاقتصادية عندما تتكئ بشكل شبه تام على المورد النفطي وايراداته، التي عادة ما يصيبها التذبذب بناء على معطيات ومؤثرات عدة، بعضها اقتصادية وأخرى سياسية، وعلى وفق هذا تصبح مساحة الجهد التنموي وحدوده وفاعليته رهناً بأوضاع أسعار هذا المورد وتقلباته ما بين (الايجاب والسلب) أيّ دورات الأسعار، التي باتت تلوح بين الحين والأخر، التي فرضت نمطاً من الصعود والهبوط في تمويل التنمية الاقتصادية، متراوحة ما بين الرخاء والشح في التخصيصات التنموية التي اعتمادها في الموازنات الحكومية، وهذا الأمر لا يشمل جميع البلدان النفطية بشكل مطلق، انطلاقاً من نسبية مساهمة عوائد المورد النفطي في الإيرادات العامة، فعندما تنخفض هذه النسبة تنخفض معها درجة اعتمادية التمويل التنموي، وكلما ازدادت ترتفع مستويات الاعتماد، لكونها المصدر المعتبر والأكثر تأثيراً وفي التمويل، وهذا ما يجعل التوجهات الفعلية والحقيقية للتنمية تظل متأرجحة مع أسعار النفط، ولعل هذه الحالة تطال معظم الدول التي لم تعمد بجد نحو تنويع مصادر دخلها القومي، أو التي لم تستفد من أوضاع الوفرة لبناء مصدات مالية لامتصاص صدمات الدورات السلبية لأسعار النفط من خلال صناديق تحوطية.

مشكلة البحث:

تتجلّى هذه المشكلة بوضوح في التفاوت في مستويات التمويل والجهد الإنمائي، بشكل دوري اتساقاً مع أحوال السوق النفطية، التي باتت تطل على اقتصادات الدول بين الحين والحين، التي ترتفع فيها نسبة الاعتماد على عوائد المورد النفطي، مما تفرض عليها حالة عدم التيقن بإزاء سلامة أوضاعها المالية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي وتمويل برامجها التنموية، وعلى وفق هذا تظهر أسئلة فرعية عدة منها:

1- ما مديات التحسب والاحتراز المالي للدولة شبه المعتمدة على عوائد النفط؟
2- ما مستويات التعثر والتخلف في استمرارية الجهد التنموي المخطط؟
3- لماذا تخلفت بعض دول النفط ومنها العراق (مثلاً) عن نهج تأمين أوضاعها المالية لمواجهة الدورات السعرية السلبية؟
4- إلى أيّ مدى تستطيع دول النفط المتعثرة من الحفاظ على استمرارية مجهوداتها التنموية من دون أزمات؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية فحواها الآتي: **إن البلدان النفطية التي لم تسعى لتنويع مصادر دخلها، ولم تعتمد توفير مصدات مالية لحالات انخفاض أسعار النفط، سترتبط أوضاع تنميتها الاقتصادية بالتذبذب، نتيجة انخفاض مستويات التمويل، المتأتي من تراجع إيراداتها النفطية؟**

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان تأثير تذبذب أسعار النفط (صعوداً وهبوطاً)، على فرص تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان الأكثر اعتماداً في هيكل صادراتها على تصدير النفط الخام، وحتى إلى سلامة أوضاعها المالية، مما يخلق إرباكاً في المشهد الاقتصادي والاجتماعي للبلد، والذي ينعكس سلباً على مسار التنمية الاقتصادية.

منهج البحث وأسلوبه

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي أيّ الانتقال من الخاص إلى العام، أيّ أن تحركات أسعار النفط هي (**المتغير المستقل**)، الذي من شأنه أن يؤثر بشكل جلي على التنمية الاقتصادية (**المتغير التابع**)، مستخدمين أسلوب الوصف التحليلي لبيان تفاعلات المتغيرات الاقتصادية الحاكمة والبيئة الدولية، مع أسلوب تكميم هذه المتغيرات وفق البيانات والإحصاءات المتاحة.

هيكل البحث

تم تقسيم فقرات البحث وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمنظومة الأسعار والأسواق النفطية

المطلب الثاني: الدورات السعرية للنفط: الأسباب والمآلات

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والجهد التنموي في العراق

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمنظومة الأسعار والأسواق النفطية

من المعروف جيداً أن أسعار موارد الطاقة الاحفورية وجملة الموارد الطبيعية، تعتمد في الطلب عليها على الأسواق الخارجية، تبعاً لطبيعة الاقتصادات المنتجة، فضلاً عن التقسيم الدولي للعمل والموروث من السيطرة الأوربية عبر شركاتها على استخراج وتصدير هذه المواد، حتى أن أسعار النفط حتى ستينيات القرن الماضي كان يتم تسعيرها من قبل الشركات النفطية الكبرى المهيمنة على عمليات استخراج النفط وتسويقه **(المعموري- المختار، 2022: 51)**، مستندة على القوة السياسية والعسكرية للدول التي تنتمي لها هذه الشركات كفرنسا وبريطانيا وأميركا ... الخ، واستمر الحال حتى عام 1973، والذي ترتب عليه مطالبة الدول المنتجة وبخاصة في أوبك من تعديل أسعار النفط، ومعه بدأت مرحلة جديدة قادتها أوبك تم

بموجبها تحديد حجم الإنتاج والاسعار ما بين 1973-1986، وبعدها فقدت أوبك هذه المزية، ورويداً رويداً تحولت الأسواق النفطية من أسواق للمنتجين إلى أسواق للمستهلكين، وبات تسعير النفط يتحدد خارجياً، وبدل من أن يتم أنتاج وتسعير النفط على وفق نظرية اقتصاديات للموارد الناضبة (The Economics of Exhaustible Resource) للاقتصادي الأميركي (Harold Hotelling) **(Hotelling, 1931: 141)**، وبكونه مادة ناضبة لا يمكن استدامتها، ولأنه المصدر الأساس للطاقة، جرى البحث عن سعر مقبول حتى وأن لم يكن سعراً عادلاً، بل لا يضمن توازن ميزانية الدول المنتجة، ومرد ذلك هو اندفاع الدول المنتجة للحصول على إيرادات مرتفعة، بجانب ارتفاع حجم العرض النفطي في الأسواق النفطية من خارج الأوبك. فضلاً عن السياسات التي اعتمدتها الدول المستهلكة الكبرى للنفط.

ويعبر سعر النفط عن هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام مقاساً بالدولار الأميركي، وتحسب الأسعار على أساس البرميل الأميركي (159) لتر، فيما يعادل الطن المتري (7-8) برميل بحسب كثافة النفط **(حسين وفوزي، 2013: 3)** ، ولكل منطقة أنتاج أسعارها التي تعتمد على نوعية الخام المستخرج منها من حيث كثافته النوعية، فكلما ارتفعت عن 35 درجة كانت جودته عالية وأسعاره أكثر لكونه من النفوط الخفيفة، مقارنة بالنفوط المتوسطة والثقيلة، فضلاً عن ونسب الشوائب والكبريت.

ولهذا فكل منطقة أنتاج لها (نقطة أنتاج) تمثل مواصفات الخام فيها، وتتحدد على وفقه أسعار النفط، وهناك مرجعيات تسعير محددة ومعروفة منها (خام برنت، خام غرب تكساس، خام دبي، سلة خامات أوبك)، ويؤخذ بنظر الاعتبار جغرافية مناطق الإنتاج وبعدها عن أسواق الاستهلاك **(عبد الرضا، 2011: 104)** ، ومن المناسب الإشارة إلى أن السوق الآجلة والسوق الفورية (Spot Market)، هي الأكثر تأثيراً في تسعير النفط، وفيهما تحدث جل المضاربات في النفط، كما أن الابتكارات المالية قد ساهمت مساهمة فاعلة في رفع مستويات المضاربة في العقود الآجلة للنفط، عندما سمحت لهم بالاستفادة من ارتفاع أسعار النفط على هيئة مخزون من دون الحاجة الفعلية **(بلقه، 2013: 12)**.

كما أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في أسعار النفط الخام، يمكن أن تؤدي إلى حدوث التقلبات في الأسعار، مما يفضي في أحيان كثيرة إلى حدوث الدورة السعرية للنفط **(الإيجابية منها والسلبية)**، ويمكن الاستدلال على أن هناك متلازمة ما بين تقلبات أسعار النفط مع الدورات التجارية والأزمات، إذ عادت ما يتأثر الطلب العالمي على النفط بسبب أيّ من العوامل المؤثرة، ويترتب عليه أن تسجل الأسعار انخفاضاً كبيراً محدثةٍ الصدمة النفطية السلبية (ألا أنه ليس شرطاً مطلقاً)، ومرد ذلك هو انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة تراجع النمو الاقتصادي أبان الأزمات والدورات والجوائح، كذلك تكون هناك ارتفاعاً في الأسعار نتيجة حدوث أيّ من عوامل الاستقرار في جيبولتيك مناطق الإنتاج **(Minesso & Lappe,2023)** ومسارات الإمداد، وهذا من شأنه أن يحدث صدمة (**إيجابية**) ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع المخاطر، وبرغم ذلك تجني ثمارها الدول المنتجة للنفط متسببة بزيادة الإيرادات النفطية.

ومن المؤكد أن العامل الجيو سياسي في منطقة الشرق الأوسط ومناطق الإنتاج الأخرى (روسيا)، يؤدي دوراً فاعلاً ومباشراً في حدوث الارتفاعات السعرية (شكل-1)، مما يؤكد ارتباط النفط كسلعة تجارية بالجانب السياسي على خلاف أغلب السلع الأخرى.

شكل (1) العلاقة بين المخاطر الجيبولتيكية وأسعار النفط

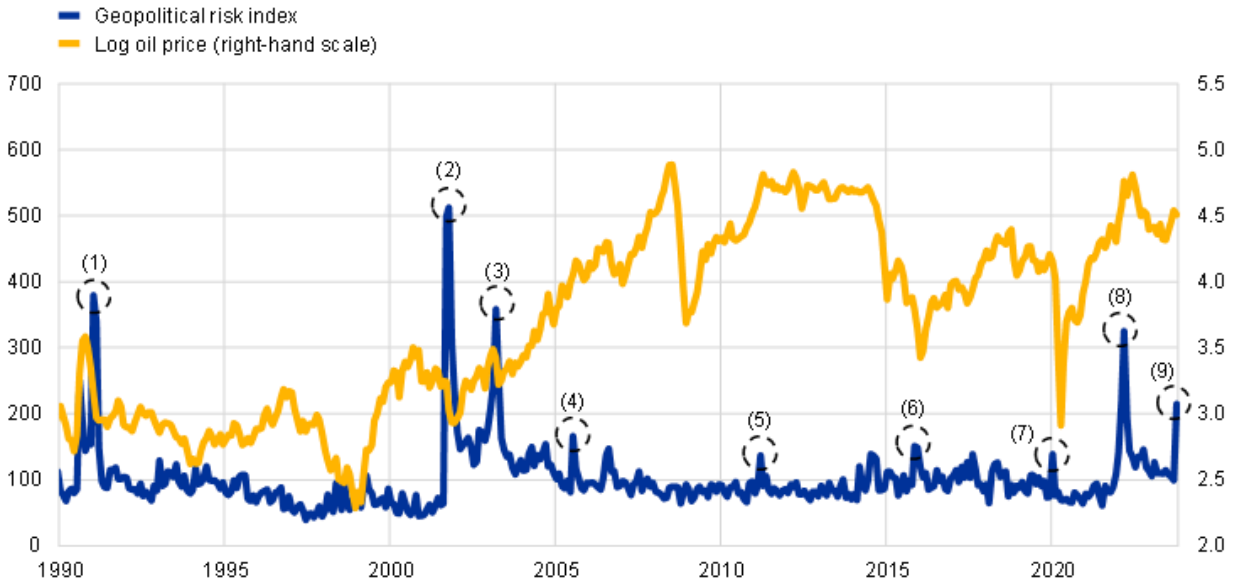

Sources: Haver, Caldara and Iacoviello (2022), and ECB staff calculations.

Notes: The latest observations are for October 2023. The numbered peaks refer to the following geopolitical events: (1) Gulf War; (2) 9/11 terrorist attacks; (3) Invasion of Iraq; (4) London terrorist attack; (5) Arab Spring and civil war in Libya; (6) Paris terrorist attacks; (7) Attack on US embassy in Iraq; (8) Russian invasion of Ukraine; (9) Israel-Hamas war.

وفي منطق النظرية الاقتصادية الجزئية (Micro)، فأن الطلب على النفط مشتق من الطلب على مشتقاته، وتداخل استعمالاتها، وإمكانية الاحلال (Substitution) بين بعضها بعض، وتتعدد تبعاً لذلك مرونة الطلب (Elasticity of Demand) على هذه المشتقات من النفط، وغالباً ما تكون متفاوتة بدرجة المرونة تبعاً لإمكانية الاحلال **(البدائل)**، وبشكل عام فأن مرونة الطلب على النفط (خاماً أو مكرراً) تتسم بكونها قليلة المرونة في الأجل القصير، نظراً لصعوبة توافر البدائل، كما أن حالة العرض النفطي ومروناته، تتسم هي الأخرى بكونها توسم بالانخفاض في الأجل القصير، لارتباط ذلك بإمكانيات تعزيز العرض الذي يرتكز على توافر الإمكانات الفنية والتقنية، مع وجود طاقات إنتاجية غير المستغلة.

وفيما يخصُّ الأسواق فأن صناعة النفط خضعت ابتداءً لسوق الاحتكار (Monopoly) التام، ففي أواخر القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1988، وفي موطن صناعة النفط الأولى (الولايات المتحدة الأميركية) سيطرت شركة واحدة هي (Standard Oil of New jersey) المملوكة من لدن (Rockefeller) على عمليات النقل والتكرير واحتكار شراء النفط من المنتجين وتحديد الأسعار، واستمر ذلك حتى عام 1911، وبعد ذلك بدأت تظهر شركات أوربية منتجه للنفط في الشرق الأوسط، تنافست فيما بينها وصولاً إلى قيام حرب أسعار فيما بينها، مما دفعها إلى عقد أتفاقية (اكناكاري- Achnacary) أو اتفاقية الخط الأحمر في 17 أيلول عام 1928، التي تولد عنها كارتل نفطي يحفظ مصالح الشركات النفطية الغربية **(سليم،**

2025: 1725)، وهذه الاتفاقية أخضعت الأسواق النفطية إلى سوق احتكار القلة (Oligopoly)، وهذا الأمر ظل قائماً حتى تأسيس منظمة أوبك. التي هي الأخرى جرى توصيفها من قبل الغرب والولايات المتحدة بكونها تعبر عن احتكار قلة.

وفي مقابل منظمة أوبك التي تمثل احتكار القلة للمنتجين، عزمت الدول المستهلكة الكبرى الأوربية والولايات المتحدة، على تشكيل احتكار قلة للمستهلكين لمواجهة الدول المنتجة، سواء في تحديد حجم الإنتاج والعرض النفطي أو تحديد الأسعار، وتحت ضغط قوة المساومة والإجراءات المختلفة التي اعتمدتها الدول الأوربية، استطاعت أن تضعف موقف منظمة أوبك في تحديد الأسعار، وإقصار دورها على تنسيق الإنتاج بغية الحفاظ على مستويات مقبولة من الأسعار.

لقد سبق وأن أشار ماريون كينغ هوبرت في كتابه موارد الطاقة العالمية عام 1977، إلى وجود علاقة لإنتاج النفط بالزمن وحجم الاحتياطي، وفيها حدد مستويات وسنوات الوصول الذروة في الإنتاج النفطي الأميركي، وسميت هذ الأنموذج (**أنموذج هربرت**) (**سمير ومِستوي، 2014**)، والذي أثبت دقته وصحة توقعاته، والزمن أحد أهم المتغيرات التي عالجتها النظرية الاقتصادية فيما يخص صناعة النفط، ففي الوقت الذي تحرص فيه الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى أن يتحول منتجي النفط نحو المنافسة، رغبة منها في زيادة العرض النفطي وانخفاض الأسعار، وهذا ما يجعل عمر النفط قصيراً، فأن الدول المنتجة حريصة على أن تبقى في سياق احتكار القلة للحفاظ على حجم معروض مناسب (**Leftwich, 1970**)، يخدمها في الحصول على إيرادات معقولة ويطيل من زمن أنتاج حقولها النفطية.

ومن المؤكد أن سوق احتكار القلة تتسم بارتفاع درجة (**اللاتيقن**) في مجالي الطلب والايرادات، لأن ذلك يتوقف على ردود المنتجين الأخرين وبخاصة من خارج أوبك، والقرارات التي يتخذونها في مجال الإنتاج، وعادة يميل المنضوين في احتكار القلة إلى التواطؤ فيما بينهم لتثبيت الأسعار أو المحافظة عليها.

ثانياً: الدورات السعرية للنفط: الأسباب والمآلات

ظهرت الدورات السعرية في صناعة النفط في الربع الأخير من القرن العشرين، وباتت بموجبه تتوالى صدمات العرض والطلب لتمثل دورات لصالح الدول المنتجة مرة وللمستهلكة في أخرى، وتعد إيجابية عندما تخدم مصالح أيً منهما، وسلبية عندما تضر بها، وتمثل هذه الدورات في المنطق الاقتصادي (**معضلة النفط**)، إذ تتداخل العوامل المؤثرة على الطلب والعرض مسببة تقلبات أو تذبذبات (Volatility) في أسعار النفط **(كطافة، 2018: 159)** .

وهناك إجماع ما بين الاقتصاديين على أن تعديل أسعار النفط الذي دعمته منظمة أوبك لصالح أعضاءها، يعد الدورة السعرية الأولى (**الايجابية**) من طرف المنتجين، فيما مثلت صدمة (Shock) ارتفاع سعر النفط، بمثابة الدورة (**السلبية**) الأولى للدول المستهلكة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وعلى وفق ذلك، يمكن قراءة الدورة السعرية بوجهين في تأثيرها ما بين المنتجين والمستهلكين، فارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن ينعكس بصورة تضخم يطال الاقتصادات المستهلكة، بجانب ارتفاع تكاليف إنتاج السلع مما يتسبب بتراجع تنافسية سلعها في الأسواق العالمية. في حين تبدو للدول المنتجة حاملة لمستوى إيرادات أعلى، مما يسمح للدولة في تعزيز الأنفاق الحكومي.

والدورة السعرية تظل تتراوح ما بين انتعاش الأسعار وانخفاضها، وهذا يترتب عليه تأثيرات متقابلة فمن جانب الدول المستهلكة، يمكن أن تؤدي إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب على النفط، وفي الجانب الأخر إذا كانت الدورة ذات طابع سلبي، فأنها ستتسبب بتراجع واردات الدول المنتجة للنفط، نتيجة لتأثير الدخول ونفقات الدولة، وما هو معروف **أن الطلب على الواردات غالباً ما يكون غير مرن تجاه السعر، لكنه مرن تجاه الدخل (Goldstein& Khan, 1985)**، وفي البلدان النفطية هناك دور حيوي لكل من أسعار النفط والدخل في تشكيل الطلب على الواردات، وهذه الواردات من شأنها أن تثقل كاهل الموارد المالية المتاحة، خاصة للسلع ذات المرونة المنخفضة، لا سيّما وأن أغلب هذه الدول تعاني من ضعف القدرات الإنتاجية في قطاعاتها الاقتصادية. وتعد بلدان مستهلكة ومستورد صاف للسلع والخدمات.

وما بين عام 1973 وعام 2025، حدثت الكثير من الدورات السعرية بسبب موقع الاقتصاد العالمي من الدورة التجارية أو حصول أزمات مالية طارئة، وفي أحيان كثيرة نتيجة أوضاع سياسية، وبخاصة في منطقة التجهيز العالمي للنفط (**الشرق الاوسط**)، الذي يتسم بكونه منطقة اضطراب وعدم استقرار، تعود بسبب خصوصية هذه المنطقة سياسياً واستراتيجياً وكمورد رئيس للطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، وفي عام 2022 دخل أحد منتجي الكبار (روسيا) في الحرب مع أوكرانيا والغرب، مما أثر على مساهمته في العرض النفطي العالمي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي واليابان وكندا وأستراليا.

وتختلف مسببات حدوث الدورات السعرية والنتائج التي تتركها، سواء على الدول المنتجة والشركات النفطية والاقتصاد العالمي (جدول -1)، والذي يوضح التسلسل التاريخي لحدوث هذه الدورات. ومنه نلحظ أن زمن الدورات أصبح قصيراً وأكثر تأثيراً، ولا سيّما على العراق، الذي بات يعتمد على الشركات لاستخراج نفطه على وفق جولات التراخيص التي شكلت قيداً سنوياً على صانع القرار الاقتصادي (اعداد الموازنة)؛ لأنَّ ذلك يتطلب ايفاءً إجبارياً للحفاظ على ديمومة عمل هذه الشركات، ولعل ذلك ترافق ملامح التباطؤ في الاقتصاد العالمي مع جائحة كورونا، التي وضعت الأوضاع المالية في العراق على مسار حرج جداً، أن سعر النفط أبان عصف الجائحة وصل إلى (21) دولار، ويخصم منه الشوائب ومعها مستوى الكثافة، بجانب حصص الشركات لقاء عقود (الخدمة)، وما تبقى وضع المالية العراقية على حافة سكين.

لهذا فأن الدورات السعرية تظهر بفعل وضع اقتصادي ما مثل حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما يترتب عليه استمرار تزايد العرض النفطي في الأسواق العالمية، ونتيجة للتوقعات تنشط عمليات المضاربة مما يؤدي إلى حدوث انخفاض دراماتيكي في الأسعار، وما يمكن الإشارة له بوضوح أن الانخفاض بالأسعار يحدث بصورة متسلسلة وبسرعة، فيما يتطلب الارتفاع وقتاً أطول لحدوثه، ويشكل (**اللاتيقن والمخاوف والمخاطرة**) عوامل ضاغطة في تفاعلات السوق. والجانب الأخر أن الانهيار السريع لأسعار النفط، من الممكن أن يحدث إرباك مالي كبير في الاقتصادات المنتجة للنفط، خاصة إذا أنخفض سعر النفط عن الأسعار المفترضة لموازنات هذه الدول، مما يدخلها عنوة في دائرة إعادة تكييف سياسات الاستثمار والأنفاق، وعلى وقع ذلك يتم التضحية بالتخصيصات التنموية لصالح التخصيصات التشغيلية، لكون هذه الأخر (**مفروضة ولابد منها**).

جدول (1) مسببات الدورة السعرية وأبرز نتائجها للسنوات 1973- 2020

التاريخ	الحدث/ السبب	نوع الدورة للمنتجين	سعر للنفط (دولار)	أبرز النتائج
1973	التعديل الأول للأسعار	ايجابية	11.5	سيادة سوق المنتجين، وتحقق زيادة في الإيرادات وزيادة الجهد الإنمائي
1979	التعديل الثاني ونجاح الثورة الإسلامية في إيران	ايجابية	35	تأكيد أن السوق للمنتجين
1986	انخفاض الطلب بسبب سياسات الدول الغربية في احداث تغيرات في سوق النفط وزيادة العرض	سلبية	8.63	بداية فقدان هيمنة أوبك وظهور فخ المديونية
1990	غزو العراق للكويت	ايجابية	32	خروج العراق والكويت من دائرة الإنتاج
1997	أزمة النمور الأسيوية	سلبية	12.3	تراجع الإيرادات وازدياد المديونية
2005-2004	احتلال العراق – تعطل النفط الروسي	سلبية	29.73	عدم استقرار واضطراب في بلدان الإنتاج العراق -روسيا - نيجيريا
2013-2007	حصول تعافي مع حصول صدمة مالية في السوق المالي الأميركي	ايجابية	148	تقلب شديد في أسعار النفط ترافق مع دورة متزامنة مالية - نفطية
2015	انكماش الاقتصاد العالمي وفيض في العرض النفطي	سلبية	32	عدم الالتزام بحصص الإنتاج (ضعف أوبك) وظهور قوى نفطية مؤثرة خارج أوبك مثل روسيا
2020	جائحة كورونا	سلبية	أدنى سعر بلغ (21.005)	وصل أدنى سعر للنفط 20.005 دولار، واعطت السعودية 8 دولار حوافز للمشترين، فيما منحت أميركا بعض الشحنات مجاناً

المصدر:

- علاء عبد كطافة، الصدمات النفطية وانعكاساتها على اقتصادات الدول الريعية (دراسة تحليلية مقارنة (العراق والجزائر وإيران)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2018، ص 159.

هذا الأمر من شأنه أن يثبت حقيقة أساسية، وهي أن انخفاض أسعار النفط بهيئة الصدمات تكون نتائجه مباشرة على الإضرار بالجهد التنموي، فيما تشكل الارتفاعات في أسعار النفط أنعاش مباشر للجهد الإنمائي والتوسع في الاستثمارات التنموية، ومن اللافت للنظر أن السياسات الاقتصادية تتشابه إلى حد ما، عندما يتعلق الأمر بشح الإيرادات المتأتية من عوائد النفط، ألا أنها تتباين فيما بين الدول عندما تحدث الوفرة المالية، حتى أن بعض الدول ومنها العراق، لم تحسن التصرف في العوائد خارج المخطط الحصول عليه، أيّ التي صممت ميزانيتها السنوية على وفقها.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والجهد التنموي في العراق

لا نضيف جديداً عندما نقول أن ضعف مؤشرات التنمية في العراق بدت واضحة في مختلف المجالات، والجزء الأكبر من هذا يعود إلى أن الاقتصاد العراقي يتسم بالريعية الشديدة، وهذا يظهر من خلال مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (60%) بالأسعار الثابتة، إما الزراعة فقد كانت مساهمتها متواضعة ومتراجعة ومتذبذبة تبعاً لمتغيرات عدة، أبرزها عدم توفر المياه وشح الأمطار، وتتراوح ما بين (2-5%)، في حين تبلغ مساهمة قطاع الصناعة بكونها هامشية (1-2%)، وهذه لها انعكاسات كبيرة على وزن الاقتصاد في تحمل الصدمات، إذ بدت تعرض الموازنة العامة للدولة العراقية لصدمات مالية مماثلة، وجميع الدول النفطية تتعرض بدرجات متفاوتة، وتختلف في طبيعة المصدات التي وضعتها لتجنب الأثار التي تسببها صدمات انخفاض الأسعار، والاضطراب في الأسواق النفطية، وطبيعة النظام العالمي الذي تم رسمه على وفق مخرجات الحرب العالمية الثانية، والصدمات من شأنها أن تترك خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، نتيجة تأثيرها السلبي في مسارات التنمية، وقد تكون عاملاً لإيقاف فرص تنموية ممكنة.

وعند النظر إلى الموازنات لما بعد 2003 (جدول -3)، نلحظ أن حصة الإيرادات غير النفطية تعد ضعيفة ومتذبذبة ولا يوجد رابط يربطها بحسابات معينة، إذ من المفترض أن تزداد مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات في حال انخفاض الإيرادات النفطية، لان ذلك يحفز المؤسسات الحكومية في تعظيم مصادر الإيرادات من مصادر أخرى، مثلاً نلحظ حجم الإيرادات غير النفطية عام 2011 بلغت (2.9) تريليون دينار عراقي، في حين كانت حجم الإيرادات للسنوات 2010 و 2012 بغت (8.4-9.8) تريليون دولار، وهما اكثر بمعدل 3 اضعاف، وهذا غير مألوف في مؤسسات دولة رصينة. فيما نلحظ في فقرة النفقات الاستثمارية انها لم تتجاوز (10) تريليون دينار للسنوات 2003- 2009، في حين بلغ أعلى مستوى للتخصيصات الاستثمارية كان في عام 2013 بواقع (26.5) تريليون دينار، وهذا الحجم لا يتناسب مع ما يحتاجه العراق على مستويين هما:

الأول: إعادة الاعمار ومعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي الموروث عن مرحلة العقوبات الاقتصادية والاحتلال.

الثاني: تغيير وجهة الاقتصاد العراقي وخفض مستويات الاستحكام الريعي.

جدول (2) الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية للسنوات (2003- 2022)

السنوات	الميزانية المنفذة (الفعلية) تريليون دينار						
	الإيرادات			النفقات			الفائض والعجز
	نفطية	غ نفطية	المجموع	جارية	استثمارية	المجموع	
2003	--	--	2.34	--	--	2.16	0.18
2004	32.6	0.4	33.0	--	--	32.1	0.9
2005	39.4	1.1	40.5	--	--	26.4	14.1
2006	46.9	2.2	49.1	--	--	38.8	10.2
2007	49.6	5.0	54.6	35.6	3.4	39.0	15.6
2008	71.0	9.2	80.3	53.1	6.3	59.4	20.8
2009	48.4	6.6	55.2	49.7	5.8	52.6	2.6
2010	61.1	8.4	69.5	52.3	12.1	64.4	5.2
2011	97.1	2.9	100.0	59.7	9.9	69.6	30.4
2012	109.6	9.8	119.5	76.2	14.1	90.4	29.1
2013	104.0	9.8	113.8	80.5	26.5	106.9	7.0
2014	97.0	8.4	105.4	58.5	24.9	83.6	21.8
2015	51.3	15.2	66.5	51.8	18.6	70.4	-3.9
2016	44.7	9.7	54.3	51.2	15.9	67.1	-12.7
2017	65.1	12.3	77.3	59.0	16.5	75.5	1.8
2018	96.1	10.4	106.6	66.9	14.0	80.9	25.7

6.8	66.4	9.4	57.1	73.2	5.8	67.50	2019

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية للسنوات (2007، 2009، 2011، 2013، 2014، 2015).
- المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي (1991 - 2003)، 2003، عدد خاص.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، للسنة المالية 2019، جريدة الوقائع العراقية 11 شباط 2019.
- جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، للسنة المالية 2018. 2 نيسان 2018.
- جريدة الوقائع العراقية، قانون تعديل الموازنة الاتحادية (44) لسنة 2017.

ويتضح من الجدول (3) ثقل الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات العراقية، وهي تمثل هيمنة مطلقة، ومنذ عام 2003 ولحد الآن لم يتم تخفيض هذا رغم التخصيصات والخطاب المبثوث، سواء من قبل الجهات القابضة على السلطة أو برامج الحكومات المتعاقبة، التي ضمنت صراحة أو ضمنا النهوض بالقطاعات الاقتصادية من أجل نزع شيء من الريعية المتمترسة في العقل والواقع الاقتصادي في العراق.

فالبيانات تشير إلى أنه عام 2016 بلغ اجمالي الصادرات (52) تريليون دينار، وهي جميعاً نفطية، فيما كانت قيمة الصادرات غير النفطية متراوحة ما بين 1 تريليون وفي أحسن حالاتها (13) تريليون عام 2022.

جدول (3) إجمالي الصادرات والصادرات النفطية العراقية للسنوات 2013- 2023 (تريليون دينار عراقي)

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية
2013	105	104
2014	99	98
2015	58	57
2016	52	52
2017	71	70
2018	101	99
2019	98	93
2020	57	50

2021	**122**	**110**
2022	**181**	**168**
2023	**137**	**127**

المصدر:

- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2010-2022.
- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة، التقرير السنوي للصادرات للسنوات 2013- 2023.

ومن المناسب الإشارة إلى أن هناك تغيرات هيكلية ستطال قطاع الطاقة العالمي، وستتغير نسب مساهمة مصادر الطاقة، من مدخلين مختلفين أحدهما هو دخول الطاقات المتجددة، والضغط الذي يسببه التدهور البيئي، مما يزيد من مساحة حدوث دورات سعرية، ولا يمكن تجاوز حقيقة أن تذبذب أسعار النفط هي الأعنف مقارنة بجميع السلع (**علي، 2009: 11**) [1]. وقد حذر البنك الدولي من النسب المقلقة لانخفاض أسعار النفط أبان الصدمات النفطية، وانعكاسها على ميزانية الدول التي تعتمد على صادرات النفط ما **(WB: 2015)** [2].

وتبقى التوقعات قائمة من مخاطر توقعات ميل أسعار النفط نحو الانخفاض، وتذهب التوقعات الى ان سعر النفط عام 2026 سيكون عند (60) دولار للبرميل (شكل-2) مع التأكيد على استقرار ظروف السوق المغذية لهذا السعر، استناداً على إن توقعات نمو الطلب على النفط ستكون ضعيفة بنسبة (0.7%)، استدلالاً على معطيات التماشي مع النمو الضعيف للطلب عام 2025، لا سيّما وأن حجم الطلب العالمي عام 2025 يقدر بـ (103.8) مليون برميل يومياً، وسيرتفع قليلاً إلى (104.5) مليون برميل عام 2026. وتأتي الزيادة المتواضعة في جلها من الهند والصين وبعض دول شرق أسيا (**Agnolucci & Makarenko: 2025**) [3]. مع بقاء خطر سلبي يتمثل بإمكانية حصول زيادات محتملة في حصة (أوبك +) أو تصاعد توترات تجارية، أو حوادث جيو سياسية. وهذه جميعاً تنحو نحو هبوط السعر قليلاً، فيما تذهب توقعات ثلاثة منها نحو الزيادة في أسعار النفط بعد عام 2026.

[1] احمد ابريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (7)، العدد (23)، 2009، ص 11.

[2] World Bank Commodity Price Data (Pink Sheet), 2015 at: http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

[3] Paolo Agnolucci & Nikita Makarenko, Oil Market Glut: Surging Output and Sluggish Demand Pressure Price, Word Bank, 4 Nov 2025, at: https://blogs.worldbank.org/en/opendata/oil-market-glut--surging-output-and-sluggish-demand-pressure-price.

شكل (2) توقعات أسعار النفط

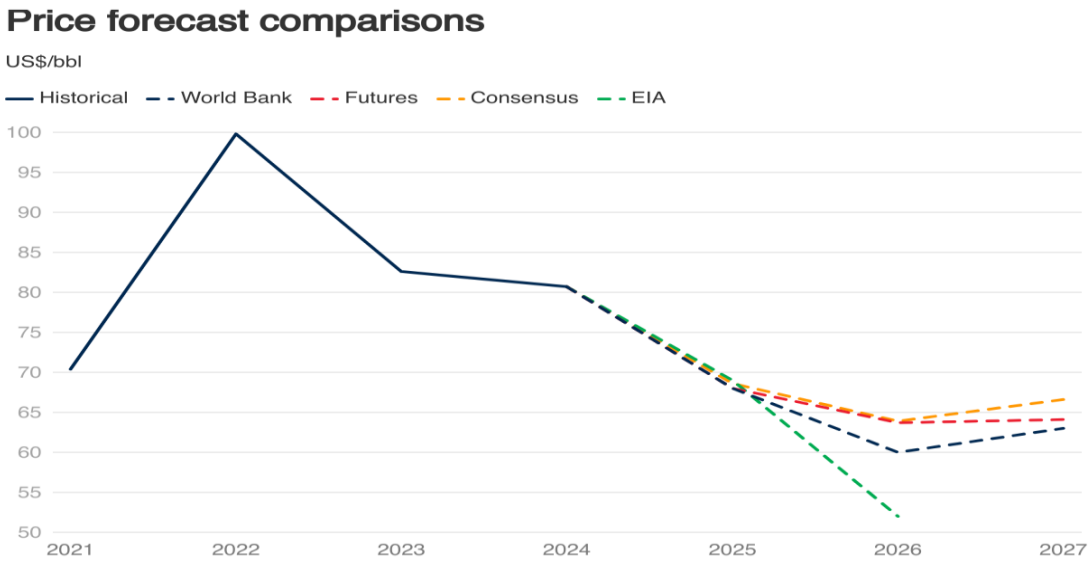

Note: bbl = barrel. Futures data as of October 17, 2025. Consensus data as of September 2025 report; EIA data are from the October 2025 issue of Short-Term Energy Outlook. Dashed lines indicate forecasts for 2025-27.
Source: Bloomberg; Consensus Forecasts; U.S. Energy Information Administration (EIA); World Bank.

الاستنتاجات :

1- أن حساسية أسعار النفط عالية جداً للكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية، كما أن التوقعات تؤدي دوراً كبيراً في التأثير في الأسواق الآجلة للنفط .

2. انهيار الأسعار يكون بأسرع من الارتفاع، وفي هذا تكون موازنات الدولة عرضة لمخاطر الدورات والصدمات السعرية النفطية .

3. ان هذا يلقي بظلاله على كامل المشهد الاقتصادي والمالي للدول المنتجة، سواء على صعيد توافر الإيرادات الكافية لتشغيل مؤسسات الدولة واستمرارية حركة الحياة والايفاء بالحاجات الأساسية للسكان، أم على التخصيصات للتنمية الاقتصادية وإقامة المشروعات وتراكم رأس المال .

4. إن استمراء أنفاق العوائد النفطية من دون وجود استراتيجية تخفيف الصدمات، أو التحول نحو تنويع مصادر الدخل للعراق وللدول الريعية التي تتشابه مع منهجه، من شأنها أن تعرض البلد إلى أوضاع عسر مالي شديدة تنعكس سلباً على المجتمع، وتعصف بالوضع السياسي والاستقرار الهش .

التوصيات :

1. إن الانفلات في الانفاق وما ترافق معه من تعاظم مستويات الفساد، لن تساعد على استجلاب الاستثمار الأجنبي كمعوض لضعف الاستثمارات المحلية، ويضر بالتأكيد على سير التنمية بل يساهم بصورة مباشرة في إعاقتها.

2. انشاء صناديق طوارئ أنشأت لهذا الغرض بغية الاستفادة من حالة ارتفاع الأسعار، لمواجهة حالة الانخفاض، وهو ما أتاح لها نوع من المرونة في امتصاص أثارها من دون إرباك الوضع المالي للدولة وتعطيل المجهود الإنمائي لها.
3. مطلوب أن يصار إلى تبني رؤية اقتصادية ومالية جديدة، تستفيد من حالة الفوضى السابقة صوب بناء سياسات أنفاق مسؤولة وخاضعة للمراقبة والتدقيق، بجانب سياسات تدعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ولجم منظومة الفساد التي باتت تنخر في جسد الدولة الاقتصادي والسياسي.
4. العراق على خلاف بعض الدول التي اختارت أن تتحسب للتذبذب في أسعار النفط أو لمواجهة الشح المالي أبان الدورات والصدمات، من خلال إقامة (مصدات مالية) .

مصادر البحث

1- إبراهيم بلقه، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية، مجلة الباحث، العدد (12) ، جامعة حسيبة بن علي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص 12.

2- احمد ابريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (7)، العدد (23)، 2009، ص 11.

3- سهام حسين وسمير فوزي، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (36) ، بغداد، 2013، ص3.

4- عبدعلي كاظم المعموري و شفق نجم عبد الوهاب المختار، 2050 غروب عصر النفط وفجر الطاقات المتجددة، مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات - دار روافد، ط1، بغداد- بيروت، 2022، ص 51.

5- علاء عبد كطافة، الصدمات النفطية وانعكاساتها على اقتصادات الدول الريعية (دراسة تحليلية مقارنة (العراق والجزائر وإيران) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2018، ص 159.

6- عيدان شبيب سليم، اتفاقية الخط الأحمر وتأثيرها على المصالح الدولية في نفط العراق، مجلة مداد الآداب، المجلد (15) العدد (39)، كلية الآداب- الجامعة العراقية، 2025، ص 1725.

7- كسيرة سمير و عادل مِستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (14)، 2014.

8- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011، ص 104.

9- Goldstein, M. and Khan, M.S. (1985). Income and Price Effects in Foreign Trade. In: Jones, R.W. and Kenen, P.B., Eds., Handbook of International Economics, Elsevier Science Publications, New York, Vol. II,. https://doi.org/10.1016/S1573-4404(85)02011-1.

10- Harold Hotelling, The Economics of Exhaustible Resource, Journal of Political Economy, vol.39, No.2, April 1931, p.141.

11- Massimo Ferrari Minesso &Marie -Sophie Lappe, Geopolitical Risk and Oil Prices, European Central Bank, ECB Economic Bulletin, Aug 8 2023, At:

https://www.ecb.europa.eu/press/economic bulletin/focus/2024/html/ecb .ebbox202308_02~ed883ebf56.en.html.

12- Paolo Agnolucci & Nikita Makarenko, Oil Market Glut: Surging Output and Sluggish Demand Pressure Price, Word Bank, 4 Nov 2025, at: https://blogs.worldbank.org/en/opendata/oil-market-glut--surging-output-and-sluggish-demand-pressure-price.

13- Richard Henry Leftwich, Price System & Resource Allocation, The Dryden press, USA, 1970.

14- World Bank Commodity Price Data (Pink Sheet), 2015 at: http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.